دور البنك الزراعي المصري في تحقيق التنمية الاقتصادية ـ دراسة تطبيقية على القطاع الزراعي المصري

أ.د. محمود حامد محمود عبد الرازق *
النبوي وهيب عبد الفتاح خليل **

مستخلص

استهدفت الدراسة الحالية تحليل دور البنك الزراعي المصري في تحقيق التنمية الاقتصادية في مصر خلال الفترة من ٢٠١٥ حتى ٢٠٢١ ، وذلك من خلال تناول مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي وحجم الائتمان الممنوح للقطاع الزراعي من الجهاز المصرفي ودور البنك الزراعي في تحقيق التنمية الاقتصادية في جمهورية مصر العربية .

ومن خلال تحليل بيانات الدراسة خلال الفترة الزمنية من ٢٠١٥ حتى ٢٠٢١ توصل الباحث إلى العديد من النتائج من أهمها: ضعف الائتمان المقدم للقطاع الزراعي المصري من الجهاز المصرفي حيث بلغت متوسط هذه النسبة ١.٦٣% من اجمالي الائتمان بالجهاز المصرفي خلال الفترة من ٢٠١٥-٢٠٢١، وترتب على ذلك ضعف مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي حيث بلغت النسبة٨.٣%، وهو ما يعني وجود مساهمة محدودة للبنك الزراعي المصري في تحقيق التنمية الاقتصادية في مصر، وذلك ناتج من ضعف تمويل خطط التنمية الزراعية التي تتم من خلال البنك الزراعي المصري.

الكلمات المفتاحية: التنمية الاقتصادية، التنمية الزراعية، البنك الزراعي المصري.

Abstract

The current study aimed to analyze the role of the Agricultural Bank of Egypt in achieving economic development in Egypt during the period from 2015 to 2021, by examining the contribution of the agricultural sector to the gross domestic product, the volume of credit granted to the agricultural sector by the banking system, and the role of the Agricultural Bank in achieving economic development in Egypt.

Through analyzing the data, the researcher reached many results, the most important of which are: the weakness of the credit provided to the Egyptian agricultural sector by the banking system, as the average percentage reached 1.63% of the total credit in the banking system during the period from 2015-2021, and this resulted in a weak contribution of the agricultural sector to the output. The gross domestic product reached 8.3%. Keywords: economic development, agricultural development, Agricultural Bank of Egypt.

Keywords: economic development, agricultural development, Agricultural Bank of Egypt.

١- مقدمة

تعتبر التنمية الاقتصادية من المواضيع التي شغلت العديد من الباحثين والاقتصاديين فهي تحتل مكانة بارزة في الأمور العالمية، فهى القضية الأكثر تداولاً على المستوى المحلي أو المستوى الدولي، وتعرف بأنها تحقيق زيادة مستمرة في الدخل الوطني الحقيقي وزيادة متوسط نصيب الفرد منه، بفضل العديد من التغيرات في كل من هيكل الانتاج ونوعية السلع والخدمات المنتجة، بالإضافة لتحقيق عدالة أكبر في توزيع الدخل لصالح الفقراء(الشحات وحامد، ٢٠٢٢). وترتبط قضية التنمية في مصر ارتباطاً وثيقاً بالمؤسسات الخاصة بتمويل عملية التنمية، وبوجه خاص بالدور الذي يلعبه الجهاز المصرفي للقيام بتغيير اوضاعه وسياساته بما يحقق التكيف مع الأوضاع المطلوبة للتنمية الاقتصادية. ويؤدي البنك الزراعي المصري دور هام في عملية التنمية الاقتصادية عن طريق تمويل خطط التنمية الزراعية في مصر، حيث يقوم بتجميع المدخرات والودائع وتمويل الاستثمار الزراعي الذي يمثل عصب وأساس النشاط الاقتصادي المصري، وبما يحقق دوران عجلة الاقتصاد وزيادة طاقة الانتاج والدخل القومي (مدكور وحسانين وعبدالحليم، ٢٠٢١)، وتحاول الدراسة الحالية التعرف على دور البنك الزراعي المصري في تحقيق التنمية الاقتصادية في مصر من خلال تناول دوره في دعم القطاع الزراعي المصري.

٢- مشكلة الدراسة

التنمية الاقتصادية مفهوم شامل له جوانب عديدة اجتماعية وثقافية وبيئية وتكنولوجية ولم يعد من المقبول القول بأن التنمية الاقتصادية مجرد الزيادة في الدخل الفردي، بل تتطلب المزيد من التوسع في الاستثمار وتطبيق استراتيجيات تنموية محكمة الدراسة لتحدث وتتحقق التنمية الاقتصادية بعد ذلك. ومن هذا المنطلق تهتم الدراسة الحالية بمحاولة الإجابة عن السؤال الرئيس التالي:

- ما هو دور البنك الزراعي المصري في تحقيق التنمية الاقتصادية في مصر؟

ويقسم السؤال الرئيس السابق للأسئلة الفرعية التالية:

- ما أهمية القطاع الزراعي في دعم الاقتصاد القومي المصري؟
- ما حجم القروض الاستثمارية الممنوحة من الجهاز المصرفي للقطاع الزراعي المصري؟

- ما دور البنك الزراعي في دعم القطاع الزراعي المصري من خلال التركيز على حجم التمويل المنصرف لمختلف المشروعات الزراعية والتنمية الريفية؟

٣- أهداف الدراسة

تسعى الدراسة الحالية إلى تحقيق الهدف الرئيس التالي:

- تحديد دور البنك الزراعي المصري في تحقيق التنمية الاقتصادية في مصر.

ويقسم الهدف الرئيس السابق للأهداف الفرعية التالية:

- تحديد أهمية القطاع الزراعي في دعم الاقتصاد القومي المصري.
- دراسة حجم القروض الاستثمارية الممنوحة من الجهاز المصرفي للقطاع الزراعي المصري.
- تحديد دور البنك الزراعي في دعم القطاع الزراعي المصري من خلال توفير التمويل لمختلف المشروعات الزراعية والتنمية الريفية.

٤- أهمية الدراسة

تنبع أهمية الدراسة من الاعتبارات العلمية والعملية المتضمنة فيها وذلك على النحو التالي:

- الوقوف على دور البنك الزراعي المصري في تحقيق التنمية الاقتصادية، وما يمكن من أن تحققه الدراسة من نتائج وتوصيات وايجابيات يمكن الاستفادة منها في مصر.
- من المتوقع أن تقدم الدراسة نتائج عملية وواقعية لمتخذي القرار في الدولة حول دور البنك الزراعي المصري في تحقيق التنمية الاقتصادية بصفة عامة والتنمية الزراعية بصفة خاصة.

٥- الدراسات السابقة وفرض الدراسة

تناولت دراسة أبو نحول (١٩٩٧) دور البنك الزراعي في تحقيق التنمية الزراعية في محافظة قنا، من خلال الاعتماد لعى البيانات الواردة بسجلات البنك ومديرية الزراعة بقنا خلال الفترة من ١٩٨٠ حتى ١٩٩٣، وتوصلت لتركيز البنك على منح القروض الزراعية كالقصب، ووجود ضعف في استخدام الكميات المناسبة من مستلزمات الانتاج، وبما انعكس على انخفاض انتاجية الفدان، وأوصت بضرورة تعديل سياسة البنك ومتابعة استخدام القروض في الغرض المنصرفه من أجله.

ركزت دراسة داود(٢٠١٦) على دور البنك الزراعي في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الريف المصري، وتوصلت إلى أن تقييم دور البنك يحتاج لفترة زمنية طويلة توضح مدى نجاح هذه المشروعات على أرض الواقع، وأوصت الدراسة بضرورة مساهمة البنك في تكوين معارض دورية لمنتجات المشروعات الصغيرة والمتوسطة من أجل خلق فرص تسويقية لها.

في حين ركزت دراسة ابوزيد(٢٠١٦) على تقييم أداء البنك الزراعي في تحقيق السياسة الائتمانية المستهدفة من قبل الدولة لتنمية القطاع الزراعي، وتوصلت لانخفاض حجم القروض التي تساهم في تحقيق الأهداف التنموية للقطاع الزراعي، وأوصت بضرورة وجود حل جذري لمشكلة التعثر المالي للمزارعين وتفعيل فكرة الجمعيات التعاونية الذاتية.

وتناولت دراسة عبدالمطلب وعبدالرحمن(٢٠١٦) على تقييم دور البنك في تحقيق التنمية الريفية في محافظة سوهاج من خلال استمارة استقصاء موزعة على عينة مكونة من ١٠٠ مفردة وتوصلت لوجود علاقة بين سداد القرض وارتباط البنك بالمجتمع مما يعني أن العلاقات الانسانية لها دور كبير في تحقيق أهداف البنك، ووجود بعض المتغيرات التى تؤثر على تحقيق البنك لدوره في التنمية الريفية كحجم السقف الائتماني والفجوة بين الممنوح والمرغوب فيه لدى المقترضين.

في حين تناولت دراسة(2023),.Uddin,etal العلاقة بين معدل الذكاء والتنمية الاقتصادية من خلال مؤشر التنمية الاقتصادية على ٧٠ دولة نامية بين عامي ٢٠٠٢-٢٠١٨ من خلال استخدام تقنيات الاقتصاد القياسي ، وتوصلت إلى أن معدل الذكاء والعولمة لهما تأثير ايجابي في حين التضخم والبطالة والفساد لهم تأثير سلبي على مؤشر التنمية البشرية، ومعدل الذكاء له تأثير ايجابي على مؤشر التنمية البشرية، وأوصت الدراسة إلى أنه يجب على صناع السياسات إعطاء الأولوية لتحسين الجودة المؤسسية ومكافحة الفساد لتعزيز التنمية الاقتصادية في البلدان النامية.

وبعد استعراض الدراسات السابقة يمكن تحديد الفجوة البحثية في عدم تناول الدراسات السابقة دور البنك الزراعي المصري في تحقيق التنمية الاقتصادية خلال الفترة من ٢٠١٥ حتى ٢٠٢١ بالتطبيق على القطاع الزراعي المصري. وبناءً عليه يمكن صياغة الفرض الرئيس للدراسة كما يلي: يساهم البنك الزراعي المصري بدور هام في تحقيق التنمية الاقتصادية في مصر.

٦- منهج الدراسة

ويقصد به الطريقة التي يتبعها الباحث لدراسة مشكلة الدراسة والإجابة على الأسئلة والاستفسارات التي يثيرها موضوع الدراسة، وقد تم اختيار منهجين لهذه الدراسة هما:

المنهج الوصفي من خلال تجميع البيانات والاحصاءات والأرقام للظاهرة محل الدراسة، والمنهج التحليلي من خلال استخدام الأرقام وقياسها.

٧- خطة الدراسة

تتقسم الدراسة إلى خمسة أقسام(نبذة تاريخية عن البنك الزراعي المصري، أهمية القطاع الزراعي في الاقتصاد المصري، القروض الاستثمارية الممنوحة للقطاع الزراعي المصري، دور البنك الزراعي في دعم القطاع الزراعي المصري

١/٧- نبذة تاريخية عن البنك الزراعي المصري

يعتبر البنك الزراعي المصري من البنوك التي تتخصص في القيام بالعمليات المصرفية ومقابلة الاحتياجات الائتمانية للقطاع الزراعي، ونقل الأساليب التكنولوجية الحديثة والمناسبة لتحديث طرق الزراعة والري، وقد ظهرت الحاجة للبنوك الزراعية لعدة أسباب منها: حماية المزارعين من الوقوع في دائرة المديونية الخبيثة لصغار المرابين، والتي وصلت في بعض الأحيان لنزع الملكية الزراعية، وقد شهدت القرى والاحياء المصرية العديد من تلك التجارب إبان الإحتلال البريطاني لمصر خاصة أن أغلب المرابين المنتشرين في ربوع الريف المصري أنذاك كانوا من الإنجليز.

قامت الدولة بإنشاء بنك التسليف الزراعي المصري بموجب القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٣٠ برأسمال مليون جنية والمرسوم الملكي بإنشاء بنك التسليف الزراعي المصري عام ١٩٣١ إبان الأزمة الاقتصادية العالمية ليقدم القروض للمزارعين المصريين ليحميهم من البنوك العقارية الاجنبية والمرابين، وحرصت إدارة البنك منذ صدور القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٧٦ وتعديل إسمه للبنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي(داود، ٢٠١٦).

وبصدور القانون رقم " ٨٤ لسنة ٢٠١٦ " أصبح البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي بنك قطاع عام ، وتغير إسمه إلى " البنك الزراعي المصري" ، يتخذ شكل شركة مساهمة مصرية ، مملوك رأسمالها بالكامل للدولة، وله الشخصية الإعتبارية المستقلة، ويخضع البنك الزراعى المصرى لأحكام قانون البنك المركزى والجهاز المصرفى الصادر بقانون البنوك الجديد رقم ١٩٤ لسنة ٢٠٢٠.

ووفقاً للقانون رقم " ٨٤ لسنة ٢٠١٦ " يهدف البنك الزراعي المصري إلى توفير التمويل اللازم لمختلف أنواع أنشطة التنمية الزراعية والريفية، كما يسهم في توفير التمويل

اللازم لمستلزمات الإنتاج سواء بالإستيراد أو بالإنتاج المحلي، كما يمارس البنك جميع أنواع العمليات المصرفية وكل ما يتصل بنشاطه وتحقيق أهدافه.

٢/٧- أهمية القطاع الزراعي في الاقتصاد المصري

يعتبر القطاع الزراعي من أهم الركائز الأساسية في الاقتصاد القومي، وتأتي أهميته من دوره في انتاج الغذاء وذلك لإشباع الطلب عليه للأعداد المتزايدة للسكان، وهو كذلك مصدر للعملات الأجنبية اللازمة لتغطية متطلبات التنمية الاقتصادية، وارتباطه بتنمية القطاعات الأخرى والتي ترتبط معه بروابط أمامية أو خلفية وتتفاعل معه كقطاع الصناعة والتجارة والخدمات، كما يتضح أهمية هذا القطاع من حجم مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي والمساهمة في حل مشكلة البطالة (ابوزيد، ٢٠١٦). ويشير الجدول رقم (٢-١) والشكل رقم (٢-١) لمؤشرات الأهمية الاقتصادية للقطاع الزراعي من خلال توضيح صافي الدخل الزراعي ونسبته إلى الناتج الاجمالي المحلي، كما يلي:

جدول رقم (٢-١)

الأهمية الاقتصادية للقطاع الزراعي خلال الفترة من ٢٠١٥-٢٠٢١

السنوات	صافي الدخل الزراعي	الناتج الاجمالي المحلي	النسبة %
٢٠١٦/٢٠١٥	٢٥٦٠٠٠	٢٦٧٣٣٠٠	٩.٥
٢٠١٧/٢٠١٦	٣٢٩٣٠٠	٣٤٠٩٥٠٠	٩.٧
٢٠١٨/٢٠١٧	٣٢٥٠٨٨	٤٣٣٣٩٠٠	٧.٥
٢٠١٩/٢٠١٨	٣٤٦٧٨٦	٥١٧٠١٠٠	٦.٧
٢٠٢٠/٢٠١٩	٣٦٤٦٠٠	٦٧٧٢٨٠٠	٥.٤
٢٠٢١/٢٠٢٠	٧٥٠٢٣٥	٦٠١٤٦٠٥	١٢.٥
المتوسط	٢٣٧٢٠٠٩	٢٨٣٧٤٢٠٥	% ٨.٣

المصدر: إعداد الباحث بناءً على بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاءwww.capmas.gov.eg (صافي الدخل الزراعي-اصدارات محتلفة)

فمن خلال الجدول السابق رقم (٢-١) تبين للباحث محدودية اسهام القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي، حيث بلغت متوسط هذه النسبة ٨.٣% خلال الفترة من ٢٠١٥-٢٠٢١، وهوما يمثله الشكل البياني التالي رقم (٢-١)

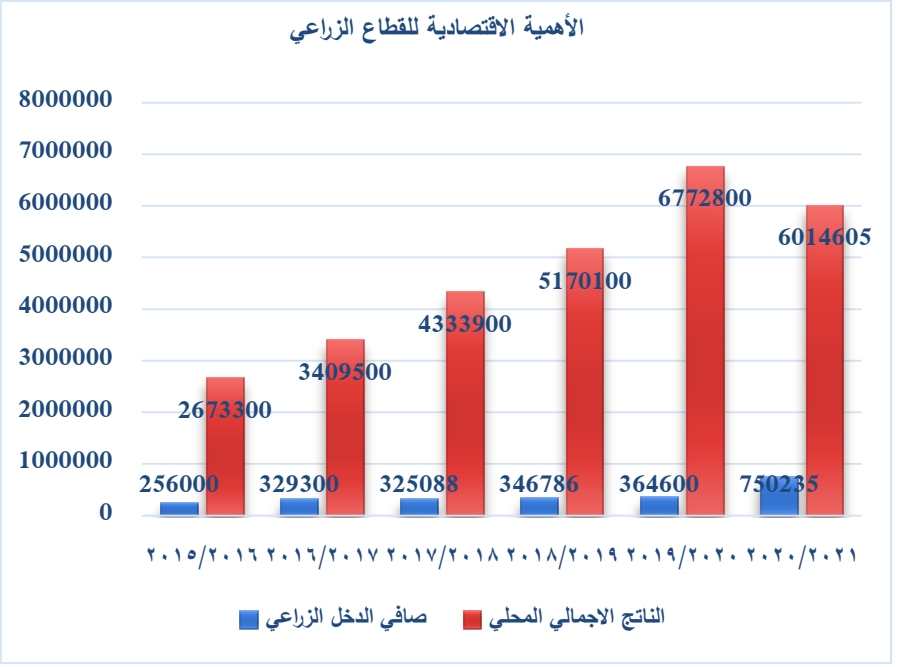

شكل رقم (٢-١)

الأهمية الاقتصادية للقطاع الزراعي خلال الفترة من ٢٠١٢-٢٠٢٠

المصدر: إعداد الباحث في ضوء البيانات المعروض على موقع الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء على شبكة الانترنت.

حيث يلاحظ أن نسبة مساهمة صافي الدخل الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي فى عام ٢٠١٥ بلغت نسبة ٩.٥%، في حين أنه عام ٢٠٢١م بلغت هذه النسبة ١٢.٥% من حجم الناتج المحلي الاجمالي، مما يعنى انخفاض الاستثمار في القطاع الزراعي وتركيز الدولة على الاستثمار في قطاعات أخرى، مما يستوجب على الدولة البحث عن الفرص المتاحة لزيادة الاستثمارات المقدمة للقطاع الزراعي، وبما يساعدها في التخلص من العديد المشكلات التي تواجهها كزيادة العجز في الميزان التجاري الزراعي المصري وارتفاع أسعار السلع الزراعية بالأسواق التجارية المصرية وزيادة نسبة التضخم.

٣/٧- القروض الاستثمارية الممنوحة للقطاع الزراعي المصري

يعتبر التمويل أحد العناصر الأساسية التي تساعد على إحداث التنمية في كافة القطاعات الاقتصادية بصفة عامة والقطاع الزراعي بصفة خاصة، إلا ان القطاع الزراعي

يواجه العديد من المشكلات في مصر، حيث يلاحظ محدودية التمويل المقدم من الجهاز المصرفي في تنمية القطاع الزراعي المصري، وهو ما يحتم على الجهاز المصرفي بالعمل على تلبية المتطلبات الائتمانية لمختلف المشروعات الاستثمارية والزراعية، والعمل على توفير مصادر تمويل منخفضة التكلفة، وذلك من أجل قيام القطاع الزراعي بالدور المنوط به في تحقيق التنمية الاقتصادية داخل مصر(الششتاوي ووالي،٢٠١٦). ويشير الجدول رقم (٢-٢) إلى أرصدة الائتمان المقدم من الجهاز المصرفي للقطاع الزراعي ونسبته إلى اجمالي الائتمان، وذلك كما يلي:

جدول رقم (٢-٢)

أرصدة الائتمان لدي الجهاز المصرفي للقطاع الزراعي خلال الفترة من (٢٠١٤-٢٠٢١)

القيمة بالمليون جنية

السنوات	رصيد الائتمان	القيمة الكلية للائتمان	النسبة %
٢٠١٥/٦/٣٠	٨٤٣٧	٥٣٢١٦٤	١.٥٨
٢٠١٦/٦/٣٠	١٠٤٦٢	٧٢٤٥٩٦	١.٤٤
٢٠١٧/٦/٣٠	١١٠٠٩	١١٥١٢٧٥	٠.٩٦
٢٠١٨/٦/٣٠	١٥٢٦٨	١٢١٣٧٠٩	١.٢٥
٢٠١٩/٦/٣٠	٢١٨٣٨	١٣٦٤٥٢٨	١.٦
٢٠٢٠/٦/٣٠	٣١١٤٨	١٥١١٢٩٧	٢.٠٦
٢٠٢١/٦/٣٠	٣٧٣٣٧	١٨١٥٣٦٩	٢.٠٥
المتوسط	**١٣٥٤٩٩**	**٨٣١٢٩٣٨**	**١.٦٣**

المصدر: إعداد الباحث بناءً على بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاءwww.capmas.gov.eg -(النشرة السنوية لإحصاءات الودائع والائتمان المصرفي-اصدارات مختلفة)

فمن خلال الجدول السابق رقم (٢-٢) تبين للباحث ضعف الائتمان المقدم للقطاع الزراعي المصري، حيث بلغت متوسط هذه النسبة ١.٦٣% من اجمالي الائتمان بالجهاز المصرفي خلال الفترة من ٢٠١٥-٢٠٢١، وهو ما يمكن تمثيله بالشكل البياني التالي رقم (٢-٢)

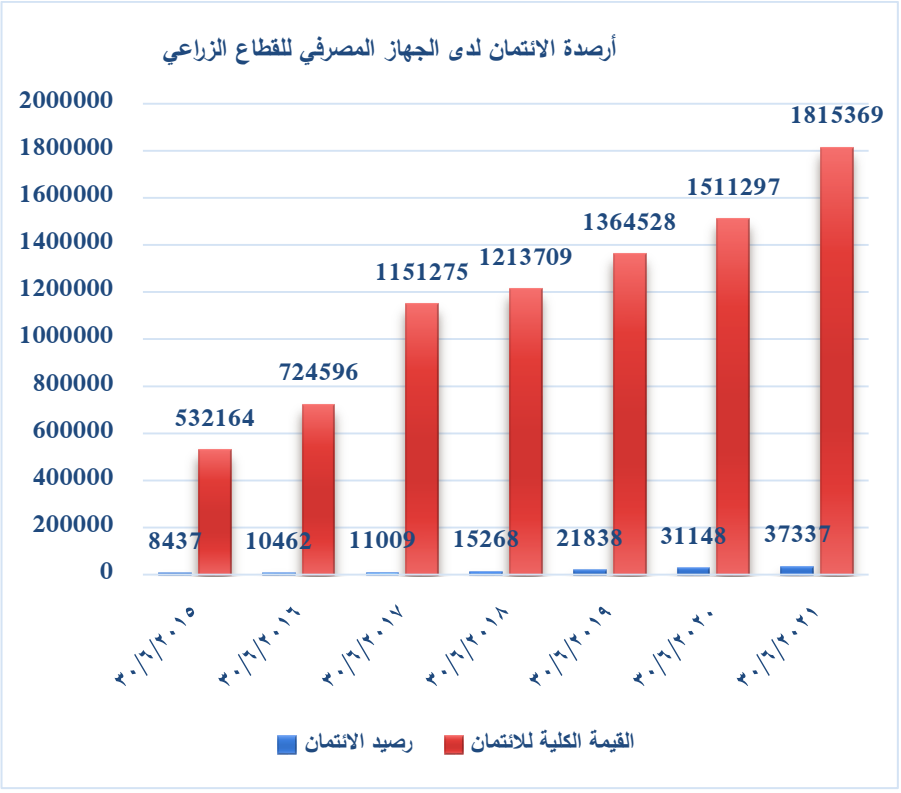

شكل رقم (٢-٢)

أرصدة الائتمان لدي الجهاز المصرفي للقطاع الزراعي خلال الفترة من (٢٠١٢-2020)

المصدر: إعداد الباحث في ضوء البيانات المعروضة على موقع الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء على شبكة الانترنت.

حيث يلاحظ أن نسبة رصيد الائتمان للقطاع الزراعي لدى الجهاز المصرفي المصري في عام ٢٠١٥ بلغت نسبة ١.٥٨%، في حين أنه عام ٢٠١٩ لم تتعدى هذه النسبة ١.٦% من اجمالي الائتمان لدى الجهاز المصرفي المصري، وفي عام ٢٠٢١ زادت هذه النسبة لتبلغ ٢.٠٥% مما يعنى وجود ضعف شديد في حجم الائتمان الموجه للقطاع الزراعي وتركيز الجهاز المصرفي المصري على توجيه الائتمان على قطاعات أخرى أكثر ربحية بالنسبة لها، مما يحتم على الجهاز المصرفي المصري بصفة عامة والبنك الزراعي المصري بصفة خاصة البحث عن الفرص التمويلية المتاحة لزيادة حجم التمويل الموجهة للقطاع الزراعي، والتنويع في التسهيلات الائتمانية المقدمة له، وبما

يساعد التخلص من الفجوة الغذائية وتحقيق الاكتفاء الذاتي للسلع الغذائية، حيث يعاني الاقتصاد المصري من عدم تحقيق الاكتفاء الذاتي من بعض السلع الهامة، وهو ما يشير إليه الجدول رقم (٢-٣) الذي يوضح نسبة الاكتفاء الذاتي لبعض السلع الغذائية خلال الفترة من ٢٠١٦-٢٠٢٠

جدول رقم (٢-٣)

نسبة الاكتفاء الذاتي لبعض السلع الغذائية خلال الفترة من ٢٠١٦-٢٠٢٠

السنوات / السلع الغذائية	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	المتوسط
القمح	٤٩.١	٤٧.٧	٣٤.٥	٣٥.٥	٤٠	٤١.٤	٤١.٤
الذرة الشامية	٥٦.٢	٥٦.٣	٤٧	٥٠.٥	٥١.١	٤٤.٨	٥١
الفول	٣١	٢٠	٣٠.٧	١٢.٤	١٠.٥	١٧.٣	٢٠.٣
العدس	١.٦	٢.١	١.٨	١.١	٠.٥	٠	١.١٨
اللحوم الحمراء	٥٧.٥	٦٤.٦	٥٥.٩	٤٨.٨	٥٥	٤٦.٥	٥٤.٧

المصدر: إعداد الباحث بناءً على بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء www.capmas.gov.eg -(مصر في أرقام- الزراعة -اصدارات مختلفة).

فمن خلال الجدول السابق رقم (٢-٣) تبين للباحث ضعف متوسط الاكتفاء الذاتي لبعض السلع الغذائية خلال الفترة من ٢٠١٥-٢٠٢٠، وهو ما يمكن تمثيله من بالشكل البياني التالي رقم (٢-٣).

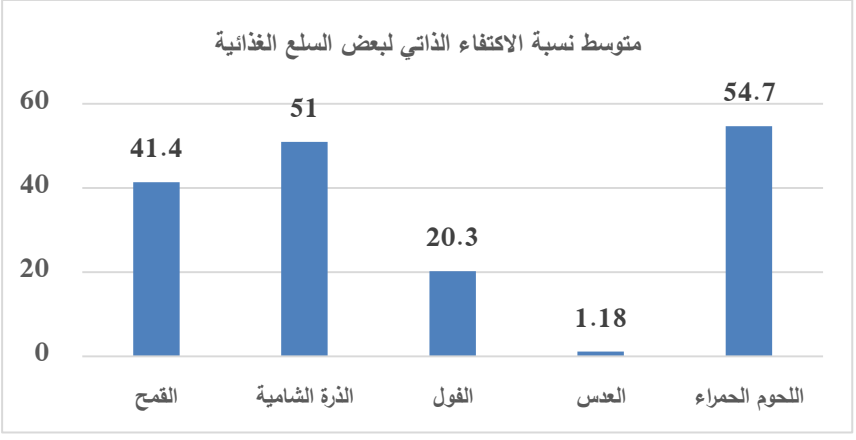

شكل رقم (٢-٣)

متوسط نسبة الاكتفاء الذاتي لبعض السلع الغذائية خلال الفترة من ٢٠١٦-٢٠٢٠

المصدر: إعداد الباحث بناءً على بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء www.capmas.gov.eg -(مصر في أرقام- الزراعة ٢٠٢٢).

حيث يلاحظ أن متوسط نسبة الاكتفاء الذاتي خلال الفترة من ٢٠١٥-٢٠٢٠ من اللحوم الحمراء تمثل نسبة ٥٤.٧%، ومن العدس ١.١٨%، والفول ٢٠.٣%، والذرة الشامية ٥١%، والقمح ٤١.٤%، وهو ما يعني عدم تحقيق الاكتفاء الذاتي لهذه السلع الغذائية الهامة، ووجود فجوة غذائية كبيرة مما يفرض على الدولة تكثيف الجهود وإعادة ترتيب اجراءاتها وخططها لتحقيق الاكتفاء الذاتي لهذه السلع الغذائية الهامة.

٤/٧- دور البنك الزراعي في دعم القطاع الزراعي المصري

يعتبر البنك الزراعي المصري أحد أعرق البنوك المصرية، وأقدم البنوك المتخصصة في الشرق الأوسط ذات الإسهام الكبير في تحقيق أهداف التنمية في شتى المجالات وبوجه خاص في القطاع الزراعي، وبالرغم من التحولات الكثيرة التي طرأت على البنك الزراعي المصري على مدار العقود الماضية، إلا أن هوية البنك لم تتغير، ولم يحد عن كونه أحد أهم المؤسسات التنموية في مصر والوطن العربي المعنية بدعم وتمويل القطاع الزراعي والصناعات القائمة عليه.

ويهدف البنك الزراعي المصرى إلى توفير التمويل اللازم لمختلف أنواع المشروعات الزراعية والتنمية الريفية، وفقاً للنظم المصرفية المعمول بها وفى إطار السياسة العامة للدولة وسياسات البنك المركزي المصري(https://abe.com.eg). ويمكن تناول القروض الاستثمارية بأنواعها القصيرة والمتوسطة والطويلة الآجل المقدمة من البنك الزراعي المصري للقطاع الزراعي، كما هي موضحة بالجدول رقم (٢-٤) وذلك خلال الفترة الزمنية من ٢٠١٥ حتى ٢٠٢١، كما يلي:

جدول رقم (٢-٤)

القروض الاستثمارية المقدمة من البنك الزراعي المصري خلال الفترة من٢٠١٥-٢٠٢١

القيمة بالألف جنية

السنوات / البيان	٢٠١٦/٢٠١٥	٢٠١٧/٢٠١٦	٢٠١٨/٢٠١٧	٢٠١٩/٢٠١٨	٢٠٢٠/٢٠١٩	٢٠٢١/٢٠٢٠	الاجمالي
استثمارات قصيرة الآجل	٨١٦٣٤٠٠	٥٦٤١٥٠٠	٧٦٨٣٠٠٠	٦١٥٣٠٠٠	٥٦٥١٠٠٠	٧٥٩٦٠٠٠	٤٠٨٨٧٩٠٠
استثمارات متوسطة الآجل	٢٧٨٦١٠٠	٣٥٣٠٣٠٠	٦٢٣١٦٠٠	٦٩٨٨٠٠٠	١٠١٧٦٠٠٠	١١٣١٩٠٠٠	٤١٠٣١٠٠٠
استثمارات طويلة الآجل	٤٦٩٥٠٠	٤٤٦٣٠٠	٢٤٣٢٠٠	٦٩٢٠٠٠	٨٥٨٠٠٠	٨٥٨٠٠٠	٣٥٦٧٠٠٠
الاجمالي	١١٤١٩٠٠٠	٩٦١٨١٠٠	١٤١٥٧٨٠٠	١٣٨٣٣٠٠٠	١٦٦٨٥٠٠٠	١٩٧٧٣٠٠٠	٨٥٤٨٥٩٠٠

المصدر: إعداد الباحث بناءً على بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاءwww.capmas.gov.eg – (الكتاب الاحصائي السنوي– أعداد مختلفة).

يتضح من الجدول السابق رقم (٢-٤) أن اجمالي القروض الاستثمارية بكافة آجالها والتي منحها البنك الزراعي المصري للقطاع الزراعي خلال الفترة من ٢٠١٥ حتى ٢٠٢١ بلغت حوالي ٨٥.٥ مليار جنية، حيث بلغت جملة القروض الاستثمارية قصيرة الآجل ٤٠.٩ مليار جنية بنسبة ٤٧.٨%، وجملة القروض الاستثمارية متوسطة الآجل ٤١.٠٣ مليار جنية بنسبة ٤٨%، وجملة القروض الاستثمارية طويلة الآجل ٣.٥٧ مليار جنية بنسبة ٤.٢% من اجمالي القروض الاستثمارية. ويلاحظ من الشكل البياني التالي رقم (٢-٤)، ارتفاع نسبة القروض الاستثمارية خلال الفترة من ٢٠١٥ حتى ٢٠٢١ حيث يلاحظ

الآتي:

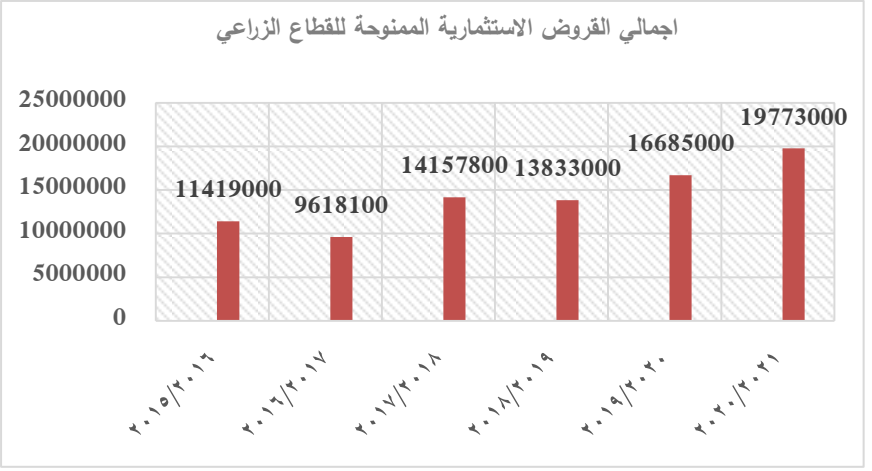

شكل رقم (٢-٤)

اجمالي القروض الاستثمارية الممنوحة من البنك الزراعي المصري للقطاع الزراعي من ٢٠١٥-٢٠٢١

المصدر: إعداد الباحث بناءً على بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء www.capmas.gov.eg – (مصر في أرقام- الزراعة -اصدارات محتلفة).

حيث بلغت نسبة القروض الاستثمارية بأنواعها في عام ٢٠١٦/٢٠١٥ نسبة ١٣.٣%، وفي عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ بلغت نسبة ٢٣.١%، وهو ما يعني زيادة نسبة القروض الاستثمارية الممنوحة للقطاع الزراعي خلال الفترة من ٢٠١٥ حتى ٢٠٢١. ويشير الشكل البياني رقم (٢-٥) إلى تصنيفات القروض الاستثمارية(القصيرة- المتوسطة- الطويلة الآجل)، حيث تلاحظ الآتي:

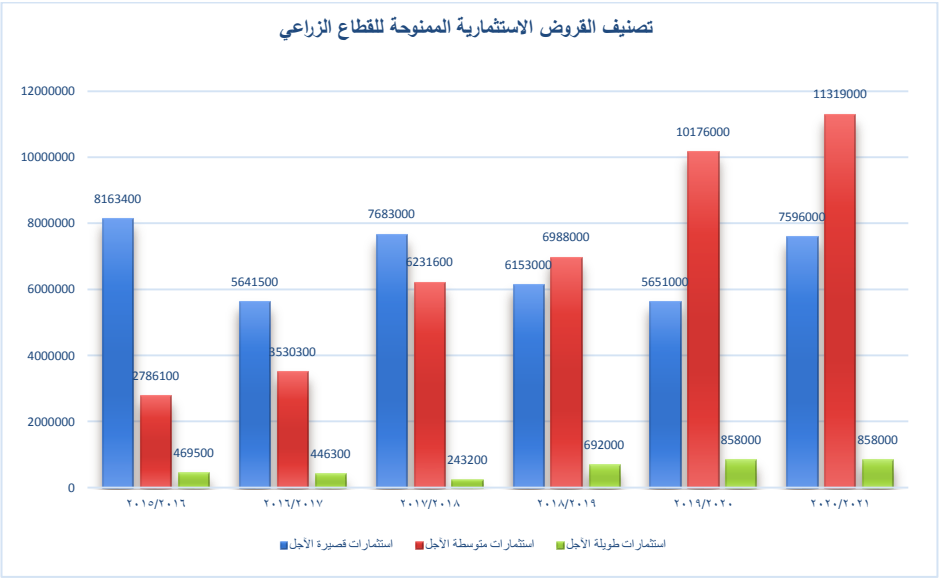

شكل رقم (٢-٥)

تصنيف القروض الاستثمارية بالبنك الزراعي المصري الممنوحة للقطاع الزراعي من ٢٠١٥-٢٠٢١

المصدر: إعداد الباحث بناءً على بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاءwww.capmas.gov.eg -(مصر في أرقام- الزراعة -اصدارات مختلفة).

تدني نسبة القروض الاستثمارية طويلة الآجل خلال الفترة من ٢٠١٥ حتى ٢٠٢١، حيث بلغت نسبته إلى اجمالي القروض الاستثمارية في عام ٢٠١٥ حوالي ٤.١%، وفي عام ٢٠٢١ بلغت النسبة ٤.٣% من اجمالي القروض الاستثمارية، وهو ما يعني ثبات النسبة وعدم تغيرها، في حين أن نسبة القروض متوسطة الآجل بلغت في عام ٢٠١٥ حوالي ٢٤.٤%، وفي عام ٢٠٢١ بلغت النسبة ٥٧.٢% وهو ما يعني زيادة هذه النسبة وتغيرها، في حين أن نسبة القروض قصيرة الآجل بلغت في عام ٢٠١٥ حوالي ٧١.٥%، وفي عام ٢٠٢١ بلغت النسبة ٣٨.٤% وهو ما يعني انخفاض هذه النسبة.

كما يقوم البنك الزراعي المصري من خلال الشركة المصرية للتنمية الزراعية والريفية وهي احدى الشركات التابعة للبنك بتقديم القروض العينية لجمعيات الإصلاح الزراعي والمتمثلة في التقاوي والمبيدات والأسمدة، وهو ما يوضحه الجدول رقم (٢-٥).

جدول رقم (٢-٥)

قيمة القروض قصيرة الآجل العينية الممنوحة لجمعيات الإصلاح الزراعي خلال الفترة من ٢٠١٥-٢٠٢١

القيمة بالألف جنية

السنوات / البيان	٢٠١٥/ ٢٠١٦	٢٠١٦/ ٢٠١٧	٢٠١٧/ ٢٠١٨	٢٠١٨/ ٢٠١٩	٢٠١٩/ ٢٠٢٠	٢٠٢٠/ ٢٠٢١
تقاوي وأسمدة ومبيدات	٢٧٣٧٥	١٩٠٦٤	٦٢٤٦٨	٣٨١٩٤	٧٣٣٢٣	٥٢٢٥٠

المصدر: إعداد الباحث بناءً على بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء www.capmas.gov.eg – (اصدارات سنوية مختلفة- باب الزراعة -الباب الخامس الزراعة واستصلاح الأراضي).

حيث بلغت متوسط نسبة القروض العينية الممنوحة لجمعيات الإصلاح الزراعي في عام ٢٠١٥/٢٠١٦ نسبة ١٠%، وفي عام ٢٠٢٠/٢٠٢١ بلغت متوسط نسبة القروض العينية ١٩.١%، وهو ما يعني زيادة القروض العينية الممنوحة لجمعيات الإصلاح الزراعي خلال فترة الدراسة. ويشير الشكل البياني رقم (٢-٥) إلى حجم القروض العينية الممنوحة لجمعيات الإصلاح الزراعي.

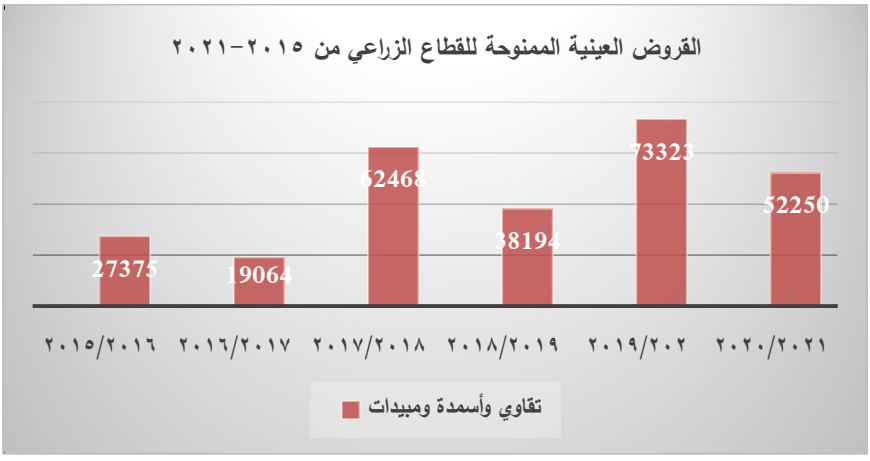

شكل رقم (٢-٦)

القروض العينية الممنوحة من البنك الزراعي المصري للقطاع الزراعي من ٢٠١٥-٢٠٢١

المصدر: إعداد الباحث بناءً على بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء www.capmas.gov.eg -(مصر في أرقام- الزراعة -اصدارات مختلفة).

ويمكن تناول القروض الاستثمارية بأنواعها بشئ من التفصيل والممنوحة من البنك الزراعي المصري للقطاع الزراعي كما يلي:

١/٤/٧- القروض الاستثمارية قصيرة الآجل:

وهى القروض التى تستخدم لأغراض الانتاج الحيواني والداجني والثروة السمكية وتشغيل المناحل وغيرها من الأنشطة والأعمال المرتبطة بالزراعة، وتشير البيانات الموضحة بالجدول رقم (٢-٦) إلى أن النسبة الأكبر من حجم القروض قصيرة الآجل موجهة نحو قروض الثروة الحيوانية والتي تحتل المرتبة الأولى حيث تمثل نسبة ٦٠% خلال الفترة من ٢٠١٥ حتى ٢٠٢١، يليها القروض المرتبطة بأعمال الزراعة في المرتبة الثانية حيث تمثل نسبة ٢٩.٤% من حجم القروض قصيرة الأجل خلال الفترة من ٢٠١٥ حتى ٢٠٢١، وفي المرتبة الثالثة القروض بضمان الودائع والمدخرات حيث تمثل نسبة ٧.٤% من حجم القروض قصيرة الأجل خلال الفترة من ٢٠١٥ حتى ٢٠٢١، وباقي النسبة التي تمثل ٣.٢% لباقي الأنواع من القروض كالثروة الداجنة والسمكية وقروض الصندوق الاجتماعي ومستلزمات الانتاج الزراعي والتمويل الاسلامي وقروض التيسيرات والجدولة.

جدول رقم (٢-٦)

القروض الاستثمارية قصيرة الآجل المقدمة من البنك الزراعي المصري خلال الفترة من ٢٠١٥-٢٠٢١

القيمة بالألف جنية

السنوات / البيان	٢٠١٥/ ٢٠١٦	٢٠١٦/ ٢٠١٧	٢٠١٧/ ٢٠١٨	٢٠١٨/ ٢٠١٩	٢٠١٩/ ٢٠٢٠	٢٠٢٠/ ٢٠٢١
ثروة حيوانية	٣٦٢٢٤٣٠	٤٥٢٨٢٦٣	٥٤٥٢٢٥١	٤٠٩٧٧٤٩	٣٢٥١١٦٦	٣٥٠٨٦٨٦
مستلزمات الانتاج الزراعي	٠	٠	٠	٠	٠	٢٠٩٢٧٣
ثروة داجنة وسمكية	٥٥٥٤	٢٠٤٣	٦٣٥	٢٢٨٧١	١٩٢٧٩	٠
قروض استهلاكية	٠	٠	٠	٠	٠	١٦٠٥
اعمال مرتبطة	٤٤٧٥٤٨٨	٥٥٤٠٠٢	٥٥٨٣٢٧	١٠٥٩٩٥٦	٢٢٧١٢٠٦	٣١٠٧٣٣٩

السنوات / البيان	٢٠١٥/ ٢٠١٦	٢٠١٦/ ٢٠١٧	٢٠١٧/ ٢٠١٨	٢٠١٨/ ٢٠١٩	٢٠١٩/ ٢٠٢٠	٢٠٢٠/ ٢٠٢١
بالزراعة						
قروض ص.اجتماعي	٣٥٧٤	٣١٥٨٨	٤٦١٢٨	٢١٢١٣٣	٢٤٠١٨	٨٢٠٦
تمويل اسلامي	١٧٢٣٨	٣٦١٢٠٨	٢٩٧١٤	١٠٠٢٧	٤٦٧٦٥	١٣٥٧
قروض بضمان ودائع	٣٦٦٩٤	١٦٠٨٧٥	١٥٨٧١٠١	٦٨١٥٠٥	٣١٩٥٥	٥٣٧٩٤٩
تيسيرات وتقسيطات	٢٤٧٥	٢٦٦١	٨٩٠٨	٦٩٢٣٤	٦٥٠٣	٢٢١٣٤٢
الاجمالي	**٨١٦٣٤٥٣**	**٥٦٤٠٦٤٠**	**٧٦٨٣٠٦٤**	**٦١٥٣٤٧٥**	**٥٦٥٠٨٩٢**	**٧٥٩٥٧٥٧**

المصدر: إعداد الباحث بناءً على بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء www.capmas.gov.eg –(مصر في أرقام– الزراعة –اصدارات مختلفة).

ويشير الشكل رقم (٢–٧) إلى انخفاض حجم القروض قصيرة الأجل خلال الفترة من ٢٠١٥–٢٠٢١ حيث كانت سنة ٢٠١٥–٢٠١٦ أعلى نسبة في حجم القروض قصيرة الأجل بنسبة **٢٠%** من حجم القروض قصيرة الأجل خلال الفترة من ٢٠١٥–٢٠٢١، ثم كانت سنة ٢٠١٧–٢٠١٨ في المرتبة الثانية بنسبة **١٨.٨%**، ثم في المرتبة الثالثة سنة ٢٠٢٠–٢٠٢١ بنسبة **١٨.٥%**.

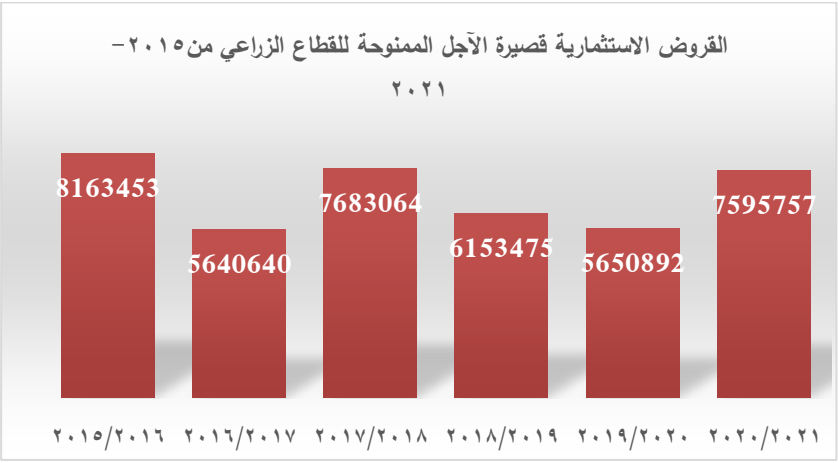

شكل رقم (٢-٧)

القروض الاستثمارية قصيرة الآجل الممنوحة من البنك الزراعي للقطاع الزراعي من ٢٠١٥-٢٠٢١

المصدر: إعداد الباحث بناءً على بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاءwww.capmas.gov.eg -(مصر في أرقام- الزراعة -اصدارات مختلفة).

٢/٤/٧- القروض الاستثمارية متوسطة الآجل:

يتم منح هذه النوعية من القروض لأغراض الثروة الحيوانية والأعمال المرتبطة بالزراعة والقروض الاستهلاكية وقروض الصندوق الاجتماعي للتنمية وقروض التمويل الخارجي، وتشير البيانات الموضحة بالجدول رقم (٢-٧) إلى أن النسبة الأكبر من حجم القروض متوسطة الآجل موجهة نحو قروض الثروة الحيوانية والتي تحتل المرتبة الأولى حيث تمثل نسبة ٤٢.٦% خلال الفترة من ٢٠١٥ حتى ٢٠٢١، يليها القروض المرتبطة بأعمال الزراعة في المرتبة الثانية حيث تمثل نسبة ٣٣.٩% من حجم القروض متوسطة الأجل خلال الفترة من ٢٠١٥ حتى ٢٠٢١، وفي المرتبة الثالثة القروض بضمان الودائع والمدخرات حيث تمثل نسبة ٨.٥% من حجم القروض متوسطة الأجل خلال الفترة من ٢٠١٥ حتى ٢٠٢١، وباقي النسبة التي تمثل ١٥% لباقي الأنواع من القروض كالمرابحات الاسلامية والميكنة الزراعية والقروض الاستهلاكية والتمويل العقاري وقروض التيسيرات والجدولة.

جدول رقم (٢-٧)

القروض الاستثمارية متوسطة الآجل المقدمة من البنك الزراعي المصري خلال الفترة من ٢٠١٥-٢٠٢١

القيمة بالألف جنية

السنوات / البيان	٢٠١٥/ ٢٠١٦	٢٠١٦/ ٢٠١٧	٢٠١٧/ ٢٠١٨	٢٠١٨/ ٢٠١٩	٢٠٢٠/٢٠١٩	٢٠٢١/٢٠٢٠
التقسيطات والتيسيرات	٣٨٣٥١	٢٢٣٤٦	٤٧٧٠٨	٤٥٣١٦	١٣٢٤٦٩	٤٢٨٨٠
تمويل عقاري	٠	٠	٠	٠	٠	٦٦٧٤
قروض ص.اجتماعي	١٤٢٦٣٤	١٧٢٣٧٤	٣١٤٤٤٩	٩٣٥٨٢	١٧٢٩٣١	٤٧٦٥٣٨
ميكنة زراعية	٩٩٩٤٥	٢٢٣٧٩٧	٢١٥٣٧٣	١٧٦٤٧٦	٣١٧٢٠	٠
مرابحات اسلامية	٣٢٤	٤٦٥٧٥٣	٢٦٥٢١٠	٣٠٩٠٤٥	٣٥٠٩٦	٠
قروض عاملين	٦٠٣٨٥	٦٦٠٣٨	٥٥٠٢٨	٤٠٢٧	٢٨٩٥٣	١٤٣٢٧
ثروة حيوانية	١١١٥٥٤٢	١٥١٥٨٩٨	٢٦١٢٩٤٧	٢٧٠٨١١٨	٥٢٧٨٦٩٤	٤٢٥٨٧٧٧
تمويل خارجي	١١١٠٧	١٧٥٠٨	١٢٠٧٦٨	٥٠٠٢٤٨	١٨٣٥٢٨	٠
قروض بضمان ودائع	٤٢٣١٧	٤٦٧٢٢١	٤٨١١٩٥	١٥٨٦٣٩٢	٥٧٩٤٤١	٣٤٨١٧٩
قروض استهلاكية	١٢٣١٦٥	٨٧٧٦٢	٢٧٦٦٣٦	٥٨٤٢٢٤	٣٠٣٦٨١	٨٤٢٨٦
ثروة داجنة وسمكية	١٦٢٥١	٨٧١٧	١٦٢٨٢	١٣٢٧٥	١٦٦٤٧	٥٨٦٩
اعمال مرتبطة بالزراعة	١١٣٦١٣٣	٤٨٢٨٦٨	١٨٢٥٩٩٢	٩٦٦٩٧٦	٣٤١٢٧٣٩	٦٠٨١٦٩٨
الاجمالي	٢٧٨٦١٥٤	٣٥٣٠٢٨٢	٦٢٣١٥٨٨	٦٩٨٧٦٧٩	١٠١٧٥٨٩٩	١١٣١٩٢٢٨

ويشير الشكل رقم (٢-٨) إلى ارتفاع حجم القروض متوسطة الأجل خلال الفترة من ٢٠١٥-٢٠٢١ حيث كانت في سنة ٢٠١٥-٢٠١٦ تمثل نسبة **٦.٨%** من حجم القروض متوسطة الأجل، ثم ارتفعت في سنة ٢٠١٦/٢٠١٧ لتصبح نسبة **٨.٦%** من

حجم القروض متوسطة الأجل خلال الفترة من ٢٠١٥-٢٠٢١، ثم كانت في سنة ٢٠٢٠-٢٠٢١ تمثل نسبة **٢٧.٦%** من حجم القروض متوسطة الأجل خلال الفترة من ٢٠١٥/٢٠٢١.

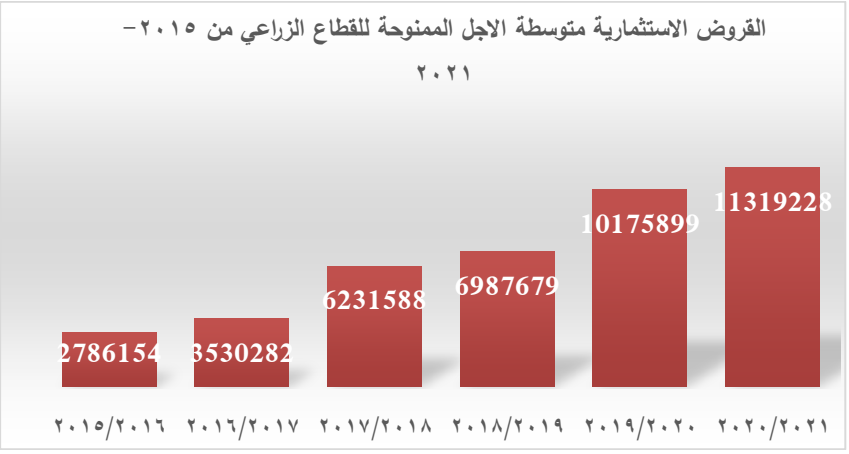

شكل رقم (٢-٨)

القروض الاستثمارية متوسطة الآجل الممنوحة من البنك الزراعي للقطاع الزراعي من ٢٠١٥-٢٠٢١

المصدر: إعداد الباحث بناءً على بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء www.capmas.gov.eg -(مصر في أرقام- الزراعة -اصدارات مختلفة).

٣/٤/٧- القروض الاستثمارية طويلة الآجل:

يتم منح هذه النوعية من القروض لأغراض الثروة الحيوانية والبساتين واستزراع الاراضي والأعمال المرتبطة بالزراعة والقروض الاستهلاكية وقروض الصندوق الاجتماعي للتنمية وقروض بضمان الودائع والمدخرات، وتشير البيانات الموضحة بالجدول رقم (٢-٨) إلى أن النسبة الأكبر من حجم القروض طويلة الآجل موجهة نحو قروض الصندوق الاجتماعي للتنمية والتي تحتل المرتبة الأولى حيث تمثل نسبة ٦١.٥% خلال الفترة من ٢٠١٥ حتى ٢٠٢١، يليها القروض المرتبطة بالعاملين في المرتبة الثانية حيث تمثل نسبة ١٤.٧% من حجم القروض طويلة الأجل خلال الفترة من ٢٠١٥ حتى ٢٠٢١، وفي المرتبة الثالثة القروض الاستهلاكية حيث تمثل نسبة ١٠.٥% من حجم القروض طويلة الأجل خلال الفترة من ٢٠١٥ حتى ٢٠٢١، وجاءت قروض التيسيرات والجدولة لتمثل نسبة ٩% من حجم القروض طويلة الأجل خلال الفترة من ٢٠١٥-

٢٠٢١، وباقي النسبة التي تمثل ٤.٣% لباقي الأنواع من القروض كقروض الثروة الحيوانية والقروض بضمان الودائع والمدخرات والبساتين واستزراع الأراضي.

جدول رقم (٢-٨)

القروض الاستثمارية طويلة الآجل المقدمة من البنك الزراعي المصري خلال الفترة من ٢٠١٥-٢٠٢١

القيمة بالألف جنية

السنوات / البيان	٢٠١٦/٢٠١٥	٢٠١٧/٢٠١٦	٢٠١٨/٢٠١٧	٢٠١٩/٢٠١٨	٢٠٢٠/٢٠١٩	٢٠٢١/٢٠٢٠
بساتين واستزراع الاراضي	٥٢٨٨	٤٤	١١٥	٢٤٨٢	١٢٥٥٤	٠
ثروة حيوانية	٠	٠	٠	٠	٠	٨٢٦٥
قروض بضمان ودائع	٠	٠	٠	٠	٠	٧٧٣٣٨
اعمال مرتبطة بالزراعة	٠	٠	٠	٠	٠	٤٣١٩٠
قروض استهلاكية	٢٧٥٢٥	٣٠٦٢٧	١٨٠٢٨	١٥٠٩٩	٢٥٩١٦٦	٢٥٠٤٧
قروض ص.اجتماعي	١٣٨٦٤٤	٣٧٦٧٤٢	٧٦٠٨٣	٥٤٣٢٤٦	٣٥٥٥٦٥	٦٩٩٠١٢
قروض عاملين	٢٧٢٠٩٣	٢٥٣٣٠	١٣٤٧٣٧	٧٩٢٦٧	١٢٨٦٦	٠
التقسيطات والتيسيرات	٢٦٠٠٥	١٣٥٩٠	١٤١٩٤	٥١٥٢٧	٢١٧٩٣٢	١٥٤
الاجمالي	**٤٦٩٥٥٥**	**٤٤٦٣٣٣**	**٢٤٣١٥٧**	**٦٩١٦٢١**	**٨٥٨٠٨٣**	**٨٥٨٠٨٣**

المصدر: إعداد الباحث بناءً على بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء www.capmas.gov.eg -(مصر في أرقام- الزراعة -اصدارات مختلفة).

ويشير الشكل رقم (٢-٩) إلى انخفاض حجم القروض طويلة الأجل خلال الفترة من ٢٠١٥-٢٠١٨ حيث كانت في سنة ٢٠١٥-٢٠١٦ تمثل نسبة **١٣.٢%** من حجم القروض طويلة الأجل خلال الفترة من ٢٠١٥-٢٠٢١، ثم انخفضت في سنة ٢٠١٨/٢٠١٧ لتصبح نسبة **٦.٨%** من حجم القروض طويلة الأجل خلال الفترة من ٢٠١٥-٢٠٢١، ثم كانت ثابتة خلال الفترة من ٢٠١٩-٢٠٢١ بنسبة **٢٤.١%** من حجم القروض طويلة الأجل خلال الفترة من ٢٠١٥-٢٠٢١.

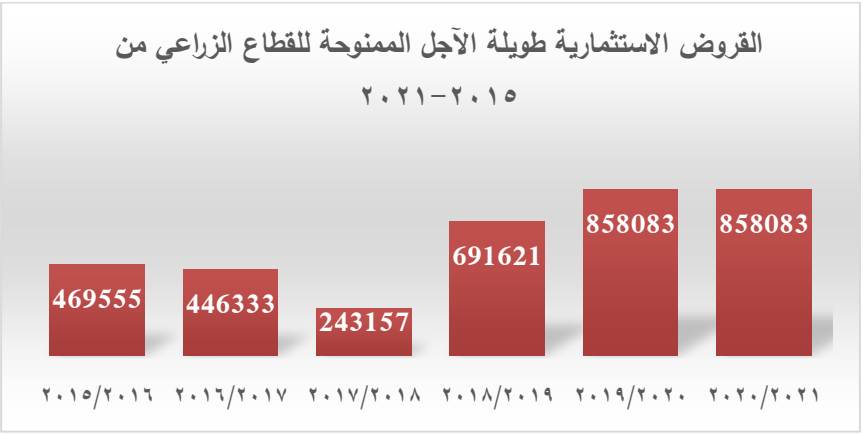

شكل رقم (٢-٩)

القروض الاستثمارية طويلة الآجل الممنوحة من البنك الزراعي للقطاع الزراعي من ٢٠١٥-٢٠٢١

المصدر: إعداد الباحث بناءً على بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاءwww.capmas.gov.eg -(مصر في أرقام- الزراعة -اصدارات مختلفة).

ويوضح الباحث إلى أنه على الرغم من استحواذ قروض الثروة الحيوانية والقروض المرتبطة بأعمال الزراعة على النسبة الأكبر من حجم القروض قصيرة ومتوسطة الأجل إلا أنه لازالت هناك فجوة غذائية وعدم تحقيق الاكتفاء الذاتي لبعض السلع الغذائية الهامة، حيث تمثل نسبة العجز في اللحوم الحمراء ٤٥.٣%، ووجود عجز شديد في بعض السلع الغذائية وهو ما سبق توضيح مسبقاً في الجدول رقم (٢-٣).

٨- نتائج وتوصيات الدراسة

٨/١- نتائج الدراسة

تتمثل أهم النتائج التى توصلت إليها الدراسة بإيجاز فيما يلي:

- انخفاض حجم الاستثمار في القطاع الزراعي حيث بلغت متوسط نسبة صافي الدخل الزراعي ٨.٣% من الناتج الاجمالي المحلي خلال الفترة من ٢٠١٥ حتى ٢٠٢١.
- ضعف حجم الائتمان المقدم للقطاع الزراعي المصري حيث بلغت متوسط هذه النسبة ١.٦٣% من اجمالي الائتمان بالجهاز المصرفي خلال الفترة من ٢٠١٥ حتى ٢٠٢١.

- ضعف مستوى الاكتفاء الذاتي ووجود فجوة غذائية لبعض السلع الغذائية الهامة (القمح، والذرة الشامية والفول والعدس واللحوم الحمراء) خلال الفترة من ٢٠١٥ حتى ٢٠٢١
- قدرة البنك الزراعي المصري على توفير التمويل اللازم لمختلف المشروعات الزراعية والتنمية الريفية في إطار السياسة العامة للدولة وسياسات البنك المركزي المصري.
- بلغت اجمالي القروض الاستثمارية بكافة آجالها(القصيرة والمتوسطة وطويلة الآجل) والتي منحها البنك الزراعي المصري للقطاع الزراعي خلال الفترة من ٢٠١٥ حتى ٢٠٢١ حوالي ٨٥.٥ مليار جنية.

وبناءً على النتائج السابقة يمكن قبول الفرض الرئيس للدراسة جزئياً والذي ينص على أن البنك الزراعي المصري يساهم بدور هام في تحقيق التنمية الاقتصادية في مصر، وذلك من خلال توفير التمويل اللازم لمختلف أنواع المشروعات الزراعية والتنمية الريفية، حيث بلغ حجم التمويل للقطاع الزراعي ٨٥.٥ مليار جنية بالبنك الزراعي المصري من اجمالي ١٣٥.٥ مليار جنية من حجم الائتمان الموجه للقطاع الزراعي بالجهاز المصرفي بنسبة ٦٣% خلال الفترة من ٢٠١٥-٢٠٢١.

٢/٨- توصيات الدراسة

تتمثل أهم التوصيات التي تم التوصل إليها في ضوء النتائج والتى يمكن أن تساهم في زيادة التنمية الزراعية، في الآتي:

- ضرورة تركيز الدولة في البحث عن الفرص المتاحة لزيادة الاستثمارات المقدمة للقطاع الزراعي، بما يساعدها في التخلص من العديد المشكلات التي تواجهها كزيادة العجز في الميزان التجاري الزراعي المصري وارتفاع أسعار السلع الزراعية بالأسواق التجارية المصرية وزيادة نسبة التضخم.
- ضررة قيام الجهاز المصرفي بتلبية المتطلبات الائتمانية للمشروعات الزراعية من خلال توفير مصادر تمويل منخفضة التكلفة، وعدم تركيزه على الاستثمار في القطاعات الأخرى الأكثر ربحية.

- ضـرورة قيـام الدولـة بتكثيـف جهودهـا وإعـادة ترتيـب اجراءتهـا وخططهـا بمـا يسـاعد على تحقيق الاكتفاء الذاتي للسلع الغذائية الهامة.
- ضـرورة قيـام البنـك الزراعـي بـالتركيز علـى القـروض الاسـتثمارية الزراعيـة طويلـة الآجـل والمتعلقـة بالاسـتزراع السـمكي واسـتزراع الاراضـي وقـروض الصـندوق الاجتماعي والمشروعات الصغيرة والمتوسطة الآجل.
- ضـرورة تركيـز البنـك الزراعـي علـى القـروض قصـيرة الآجـل المرتبطـة بقـروض الثـروة الحيوانية بما يساعد على القضاء على الفجوة الغذائية وتحقيق الاكتفاء الذاتي.

٩- المراجع

٩/١- المراجع العربية:

ابـراهيم، علـى محمـد علـي(٢٠٢١) اسـتراتيجية مواجهـة معوقـات التنميـة الاقتصـادية، المجلـة القانونية،١٠(٥): ١٥٥٧-١٥٨٠.

ابوزيد، مها محمود عبدالرازق(٢٠١٦).بنك التنمية والائتمان الزراعي وامكانيات تفعيله لتنمية القطاع الزراعي. مجلة الدراسات المالية والتجارية،٣: ٢٨٣-٣٤٠.

ابونحول، محمد عبدالوهاب(ابريل-١٩٩٧).بنك التنمية والائتمان الزراعي وعلاقته بالتنمية الزراعية في محافظة قنا، المؤتمر العلمي السنوي الثالث عشر-استراتيجيات مؤسسات التمويل وطموحات التنمية: كلية التجارة جامعة المنصورة.

بنداري، إيناس صبري. (٢٠٢٠). التباين المكاني لمؤشرات التنمية الاقتصادية المستدامة في أقاليم مصر التخطيطية في ضوء استراتيجية التنمية المستدامة" رؤية مصر ٢٠٣٠ دراسة في الجغرافيا الاقتصادية من منظور تنموي. حوليةكلية الآداب- جامعة بني سويف، ٩(١): ١-٦٦.

جمو، فايزة ودريس، رشيد(٢٠١٥) المعوقات الثقافية للمشروع التنموي الاقتصادي تجاه الاقتصاد الزراعـي والصـناعي وبيئـة العمـل، مجلـة دراسـات فـي التنميـة-جامعـة حسـيبة بـن بوعلي:٣٠١-٤٠٧.

داود، ياسر ابراهيم محمد.(٢٠١٦). الدور المؤسسي لبنك التنمية والائتمان الزراعي في دعم المشروعات الصغيرة في إطار برنامج تمويل المناطق الريفية بمصر ٢٠١٥-٢٠٢٠. مجلة مصر المعاصرة،١٠٧(٥٢٢):١٨٩-٢٤٠.

درار، خالد عبدالله احمد(٢٠١٥) اتجاهات الصحفيين السودانيين والنخبة الأكاديمية إزاء دور الصحافة في التنمية الاقتصادية- الصحافة السودانية أنموذجا، المجلة العربية لبحوث الاعلام والاتصال، ٤٠:١١-٥٧.

ربيع، أزهار وعريقات، إسماعيل(٢٠٢٥) مدى تأثير السياسات الحكومية في دعم المنتج الوطني على التنمية الاقتصادية، المجلة العربية للإدارة،٢٥(٣): ١-١٦.

الشحات، محمد عطية وحامد، احمد فوزي.(٢٠٢٢). أثر التجاة الخارجية على التنمية الاقتصادية في اذربيجان. مجلة الزقازيق للبحوث الزراعية، ٤٩(١):٨١-٨٧.

الششتاوي، محمد سعيد أمين ووالي، نجلاء محمد محمد(٢٠١٦). الاثار الاقتصادية للتمويل الزراعي على الفجوة القمحية في مصر. مجلة حوليات العلوم الزراعية بمشتهر،٥٤(٣):٧٢٥-٧٣٦.

عبد الغنى ايوب احمد، تامر. (٢٠١٩). العوائد البترولية وأثرها على التنمية الاقتصادية .*المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية*،١٠(٤): ٦٣٧-٦٦٦ .

عبدالله، احمد يحيي محمد على(٢٠٢٣) دور سياسات الأمن القومي في دعم التنمية الاقتصادية رؤية مصر ٢٠٣٠، المجلة العلمية للبحوث التجارية،٥٠(٣):٢٠٩-٢٥٨.

عبدالمطلب، محمد عبدالحافظ وعبدالرحمن، إكرام احمد السيد(٢٠١٦) تقييم دور بنك التنمية والائتمان الزراعي المصري في التنمية الريفية-دراسة ميدانية بمحافظة سوهاج، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، ٢٦(٢):٨٧٥-٨٩٢.

عبدالمهدي، محمد عشري حسن(٢٠١٤). الإستقرار الأمني وأثره على التنمية الإقتصادية في مصر: ظاهرة الامنوتنموية، المجلة العلمية للبحوث التجارية، ٢٣(١): ٣٧-٧٦.

عويس، راوية عبدالقادر(٢٠١٦) المشروعات الصغيرة وأثرها في التنمية الاقتصادية: مصر نموذجاً. المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، ٧(١): ٦٠-١٠٧.

محمد، منى محمود(٢٠٢٣) تطوير ريادة الاعمال بالتعليم الفني مدخل لتحقيق التنمية الاقتصادية في مصر، مجلة كلية التربية-جامعة دمياط، ٣٨(٨٦):١٥٨-١٨٣.

مدكور، احمد محمد عبدالرحمن موسى، وحسانين، طاهر محمد وعبدالحليم، محمد يونس.(٢٠٢١). تحليل سياسات البنك المركزي ودورها في التنمية الاقتصادية في كوريا الجنوبية، مجلة الزقازيق للبحوث الزراعية، ٤٨(٦):١٤٧٩-١٤٨٦.

المشهراوي، زاهر حسني.(٢٠١٨). مدى مساهمة منهج ترشيد الفاقد في تحسين الإنتاجية وتعزيز التنمية الاقتصادية في منشآت القطاع الخاص- دراسة حالة، المجلة العربية للإدارة، ٣٨(٤):٢٠٩-٢٣٠.

المقبل، عواطف سليمان(٢٠١٨) دور الحكومة في تحقيق التنمية الاقتصادية المملكة العربية السعودية نموذجاً، المجلة المصرية لعلوم المعلومات، ٥(٢): ١٩١-٢١٦.

موقع البنك الزراعي المصري على شبكة الانترنت https://www.abe.com.eg.

موقع الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء على شبكة الانترنت www.capmas.gov.eg

موقع وزارة الاستثمار على شبكة الانترنتhttps://www.investinegypt.gov.eg

نصير، مبروك محمد السيد.(٢٠٢٠). دور المحاسبة المستدامة في دعم استمرارية الشركات لاستعادة مكتسبات التنمية الاقتصادية إثر أزمة كورونا العالمية-دراسة تطبيقية، المؤتمر العلمي الخامس لكلية التجارة جامعة طنطا بعنوان أثر أزمة كورونا على الاقتصاد القومي المقترحات والحلول.

اليزيدي، رزق الله بن عبدالله.(٢٠٢٤). دور ريادة الأعمال في تعزيز التنمية الاقتصادية: دراسة ميدانية على عدد من المشروعات الريادية بمحافظة جدة، المجلة العربية للإدارة، ٤٤(٤):١-٢٠.

٢/٩- المراجع الاجنبية:

Arslan, H. M., Khan, I., Latif, M. I., Komal, B., & Chen, S. (2022). Understanding the dynamics of natural resources rents, environmental sustainability, and sustainable economic growth: new insights from China. Environmental Science and Pollution Research, 29(39), 58746-58761.

Davis, K. T. (2014). Grounded Labels from the Behavioral International Economic Development Growth Path Model on Economic Development Patterns from 2002-2012. Walden University.

Khubalkar, d., bhatia, h., desai, s., & jaisingh, y. (2022). Economic development vis a vis environmental justice: a study with reference to the draft environmental impact assessment, 2020. Russian law journal, 10(4), 66-79.

Krishna, K., & Perez, C. A. (2005). Unbalanced growth. *Canadian Journal of Economics/Revue canadienne d'économique*, *38*(3), 832-851.

Misra S. K. & Puri V. K. (2010) Economic of development and planning: theory and practice 12 edition, Himalaya Publishing House.

Nurkse, R. (1953). Problems of capital formation in underdeveloped countries. *(No Title)*.

Ogbonnaya, E. E., & Oguguo, d. C. Tax revenue and economic development in nigeria.

Rosenstein-Rodan, P. N. (1961). Notes on the theory of the 'big push'. In *Economic Development for Latin America: proceedings of a conference held by the International Economic Association* (pp. 57-81). London: Palgrave Macmillan UK.

Todaro, M.P. & Smith, S. (2006). Economic Development.Addison-Wesley, New York.

Uddin, I., Ahmad, M., Ismailov, D., Balbaa, M. E., Akhmedov, A., Khasanov, S., & Haq, M. U. (2023). Enhancing Institutional Quality to Boost Economic Development in Developing Nations: New Insights from CS-ARDL Approach. Research in Globalization, 100137.